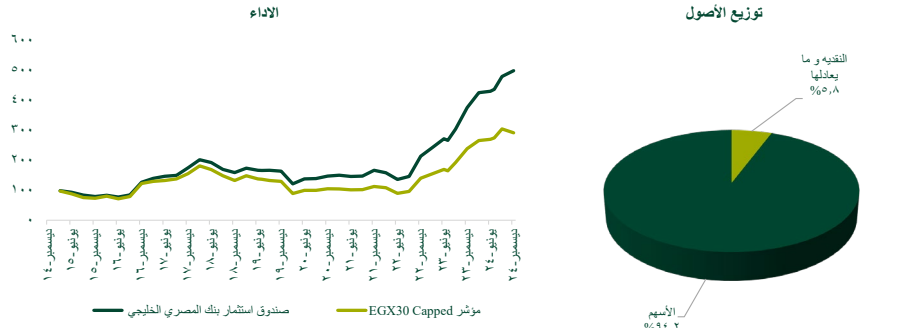


محفظه الصندوق

أداء الصندوق

الفترة	الأداء
الربع الرابع ٢٠٢٤	٢.٥%
٢٠٢٤	٢٢.٩%
٢٠٢٣	١٣.٣%
٢٠٢٢	١٣.٦%
منذ 5 سنوات	٢٠٤.٥%
منذ التأسيس	١٧٩٠.٣%



التقرير الربع سنوي
الربع الرابع ٢٠٢٤

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس مال المستثمر على المدى الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالادوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية
- يسمح للصندوق أيضا الاستثمار في أدون الخزائنة و سندات الخزائنة وسندات الشركات و سندات التوريق و الودائع وفقا للنسب المسموح بها في نشرة الاكتاب.

الاكتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق سبوة أسبوعية للمستثمرين
- يتم تحديد سعر الوثيقة في آخر يوم عمل مصري من كل أسبوع
- الحد الأدنى للاكتاب هو 10 وثائق استثمارية

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	سوق أسهم مفتوح
تاريخ التأسيس	مايو ١٩٩٧
سعر الوثيقة ج.م	٧٥٢.٦٧ ج.م
اجمالي التوزيعات من التأسيس	٢٧٧.٤٠ ج.م
كود الصندوق في Bloomberg	EGFGLBI
كود ISIN الخاص بالصندوق	٦٥٠٧٧٥٦٧
مدير الاستثمار	

شركة الإدارة	هيرميس لإدارة الصناديق
مدير الاستثمار	نبيل موسى
مساعد مدير الاستثمار	مصطفى عامر

بيانات التواصل

بنك المصري الخليجي	
تليفون	١٩٣٤٢
فاكس	+٢٠٢٠٣٧١١٦٨٤٨
العنوان الإلكتروني	http://www.eg-bank.com/

تحليل السوق

السوق الأمريكي

ارتفع السوق الأمريكي ب ٢٣.٣% خلال ٢٠٢٤ محققا ارتفاعا للعام الثاني على التوالي ومحققا عائد اجمالي مقدر ب ٢٤.٤% من قاع السوق الذي تحقق في أكتوبر ٢٠٢٢. ورغم الارتفاع إلا ان السوق بدأ في التراجع خلال نهاية ٢٠٢٤ فبعد ان وصل مؤشر S&P500 إلى قمة تاريخية عند ٦,٠٩٠ نقطة انخفض السوق ب ٣.٤% ليغلق العام عند ٥,٨٨٢ نقطة. نعتقد ان ارتفاع السوق يعود إلى صلاية أداء الاقتصاد الأمريكي الذي استطاع ان ينمو رغم قيام البنك الاحتياطي الفيدرالي برفع أسعار الفائدة ب ٥.٢٥% خلال الفترة من مارس ٢٠٢٢ إلى يوليو ٢٠٢٣ للحد من التضخم. هذا ونجحت سياسة البنك الفيدرالي حيث انخفض معدل التضخم من ٩.١% في يونيو ٢٠٢٢ إلى ٣.٠% في المتوسط خلال ٢٠٢٤. ورغم ذلك لم يدخل الاقتصاد في مرحلة ركود. وقد أدى الانخفاض في التضخم البنك الفيدرالي إلى خفض أسعار الفائدة ب ١.٠% ليبدأ سياسة توسعية من أجل تحفيز الاقتصاد على مواصلة النمو مع ملاحظة نسب التضخم. وبنا على النظرة المستقبلية ل ٢٠٢٥ عقب انتخاب الرئيس ترامب نظل غير واضحة حيث ارتفعت قيمة الدولار الأمريكي أمام العملات الأخرى في ظل تخوف المستثمرين من تفاجم الحرب التجارية بين أمريكا والصين بالإضافة إلى التوتر السياسي العالمي في روسيا والشرق الأوسط. من الجدير بالذكر أن الإدارة الأمريكية الجديدة أعلنت إشارات متضاربة عن التضخم. فمن جانب تنوي الإدارة في فرض جمارك جديدة مما سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع بالإضافة إلى تطبيق سياسة غير مرحبة بالمهاجرين مما سيؤدي إلى ارتفاع تكلفة العمالة وقد يزيد من نسب التضخم. ولكن على الجانب الأخر تنوي الإدارة زيادة إنتاج الولايات المتحدة من المنتجات البترولية من أجل خفض أسعار الطاقة ورفع الاقتصاد للنمو من خلا زيادة الإنتاجية وهما عاملان قد يخفصوا نسب التضخم. وبناء عليه يتوقع المستثمرون لقيام بنك الاحتياطي الفيدرالي على أسعار الفائدة عند المستويات الحالية خلال الربع الأول من ٢٠٢٥ في ظل عدم وضوح الرؤية بخصوص تأثير سياسات الإدارة الأمريكية الجديدة على الاقتصاد الأمريكي وبناء على نتائج هذه السياسات قد يخفض البنك الفيدرالي الفائدة ب ٥.٠٠٠% إضافية خلال ما تبقى من ٢٠٢٥ أو يقوم بتثبيت أسعار الفائدة إذا ما ظل مستوى التضخم عند ٣% و هو أعلى من الهدف المعان من قبل البنك الفيدرالي بالسعي لهبوط مستوى التضخم إلى ٢%.

الأسواق الناشئة

ارتفع مؤشر MSCI للأسواق الناشئة ب ٥.١% بالدولار الأمريكي خلال ٢٠٢٤. وكانت الأسواق الناشئة باندت العام بصورة أقوى حيث ارتفع المؤشر ب ٦.٠% خلال العشر شهور الأولى من العام إلا ان مع اقتراب الانتخابات الأمريكية ونجاح الرئيس ترامب تخوف المستثمرين من تقادم الحرب التجارية بين أمريكا والصين وحدثت موجة من البيع أدت إلى انخفاض مؤشر الأسواق الناشئة ب ٩.٥% خلال الشهرين الأخيرين من العام لتنتهي العام مرتفعة ب ٥.١% فقط. نعتقد أن أداء السوق الناشئة في ٢٠٢٥ سيحتمد على حدة الحرب التجارية بين أمريكا والصين وان سيحدث صدام قوي بين الطرفين ام سينتهي الامر بتفاوض للوصول إلى صيغة مقبولة. والعامل الأخر الذي سؤثر على أداء الأسواق الناشئة سيكون استعادات الحكومة الأمريكية لخصم حزم تحفيزية من أجل زيادة نسب نمو الاقتصاد في ظل ضعف الاستهلاك المحلي. من الجدير بالذكر أن مؤشر EM MSCI يتداول على مضاعف ربحية متوقع لعام ٢٠٢٥ يقدر ب ١١.٨ مرة و هو ما يدل على ٢٢.٤% من متوسط الخمس سنوات السابقة المقدر ب ١٥.٢ مرة. وبناء عليه لا نتوقع انخفاض كبير في الأسواق الناشئة خلال ٢٠٢٥، ولكن لكي يحقق السوق نسب ارتفاع متواصلة يجب حل مشاكل الحرب التجارية بين أمريكا والصين حتى يتوقف الدولار الأمريكي عن الارتفاع مقابل العملات الأخرى ويستطيع البنك الفيدرالي معاودة سياسته التوسعية.

سوق الأسهم المصرية

ارتفعت قيمة السوق المصري ب ٢.٩ مرة خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٢ وحتى مارس ٢٠٢٤ مدعوما بضعف قيمة الجنيه المصري وقيام المستثمرين المحليين بالبحث عن بدائل للحفاظ على قيمة مدخراتهم. وأصل السوق ارتفاعه ب ١٧.٥% منذ نهاية مارس إلى نهاية سبتمبر ٢٠٢٤ مدفوعا بقيام المستثمرين بنقل استثماراتهم للشركات التي تصدرت من انخفاض قيمة الجنيه، ولكن أسعارها أصبحت جذابة عقب استقرار أسعار الصرف خاصة في قطاعي الصحة والأغذية والمشروبات. بالإضافة إلى ذلك تم دعم السوق من خلال موجة من الاستحوادات على بعض الشركات ذات الملائمة المالية القوية والتي أصبحت تناول على تقييمات منخفضة في ظل ضعف قيمة الجنيه. انخفاض السوق المصري في الربع الأخير من ٢٠٢٤ ب ٥.٨% متمشيا مع الانخفاض العام في الأسواق الناشئة في ظل تخوف المستثمرين من تقادم الحرب التجارية بين أمريكا والصين وتكثير ذلك على اقتصاديات الدول الناشئة. من الجدير بالذكر أن أرباح الشركات التشغيلية ارتفعت ب ٥.٥% خلال التسعة أشهر الأولى من ٢٠٢٤ في حين ارتفع السوق ب ١.٩% فقط وهو ما يعني أن السوق يتداول على مضاعف ربحية أقل من بداية العام. يتداول السوق المصري على مضاعف ربحية متوقع لعام ٢٠٢٥ يقدر ب ٦.٥ مرة وهو أقل ب ٣.٠% من متوسط الخمس سنوات السابقة المقدر ب ٩.٣ مرة تاريخي. وبناء عليه نتوقع أن السوق يفتقد الحافز القوي لمواصلة الارتفاع في ظل نواج معظم سيولة المستثمرين المحليين في السوق وانخفاض نسبة تواجدهم للمستثمرين الأجانب إلى ٦٧% من التداول مقارنة ب ١٥% قبل بداية أزمة العملة في ٢٠٢٢. نعتقد ان فرص انخفاض السوق المصري بنسبة كبيرة في الفترة المقبلة تعد محدودة في ظل أن الأرباح التشغيلية تنمو بشكل أسرع بكثير من أرباح الشركات إلا أننا ننتسب ارتفاع السوق بصورة ملحوظة في ظل غياب حافز جديد يرفع من السيولة المتوقعة للسوق. وخاتما نعتقد أن التقييمات المنخفضة للعديد من الشركات ستبقى من فرص الاستحواذ كحافظ رئيسي خلال العام مع الوضع في الاعتبار أن هذه الاستحوادات لها تأثير إيجابي على المدى القصير لكن تأثيرها سلبي على المدى الطويل في ظل خروج شركات ذات مائلا مالية قوية من السوق وهو ما ينتج عنه ضعف في عمق وتنوع السوق.